PROVISIONAL
A/PV.2338
6 September 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثامنة والثلاثين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم السبت ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)

ثم : السيد ماكونسكي (نائب الرئيس) (رومانيا)

— مواصلة نظر البند (٧) من جدول الأعمال" الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي "

ألقيت الكلمات من :

السيد الصفار	(البحرين)
السيد سيسوكو	(مالي)
السيد ماليلي	(ألبانيا)
السيد شيفيل	(جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
السيد عبد الله	(أفغانستان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات ":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG Library

مواصلة نظـر البند ٧ من جدول الأعمـال

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى

السيد الصفار (البحرين) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن سرور حكومة دولة البحرين لانتخابكم لرياسة هذه الدورة المخصصة لنظر موضـوع الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي . ونحن نتطلع بأمل الى دورة ناجحة تحت قيادتكم الحكيمة .

ويحدوني الأمل العظيم في أن تكون اجتماعاتنا مثمرة ، وأن تسفر عن نتائج عظيمة تتفـق مع أمانينا في خلق جو من الاستقرار الدائم والتعاون في عالمنا ، بما يعود بالخير والرفاهيـة على الانسان .

ان المشكلات الاقتصادية ، والتي لا توجد دولة محصنة ضدها ، يمكن أن تكون رابطة تجمع بين البلاد المتفرقة في تعاون بناء ، أو أن تكون اسفينا يزيد من الفرقة بينهم ، ويدفعهم الـى خصومات مدمرة ، أو سياسات متعادية مبنية على مواقف اقتصادية قومية متطرفة . وفي الحقيقـة فان اجتماعنا اليوم في هذه القاعة يدعونا الى التفاؤل بأن التعاون بين الدول الاعضاء في معالجـة المشكلات الاقتصادية الكبيرة الراهنة ، سيسود ويساعد في الوصول الى حلول سعيدة .

وقبل أن نستطيع السير على طريق التعاون الفعال الحقيقي ، فانه من الضرورى أن نبعـد ستائر الدخان التي تخيم بظلالها على الطريق ، ومن بين هذه الستائر ، هذه الفكرة الزائفة التي دعت اليها الصحافة الغربية والتي تقول بأن البلاد المنتجة للبترول هي التي جعلت من الأمـم المتقدمة ضحية وذلك بسبب رفع أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ . ومثل هذا الرأى المتحيز والمشوه ، والذى لا يدرك الوضع الذى كانت فيه الدول المنتجة للمواد الخام ، ضحية للاستغلال من جانـب المؤسسات الكبيرة المتعددة الجنسيات ، والتي ارتبطت بترتيبات احتكارية ، هذا الرأى يمكـن أن يثير العداوة ضد هذه البلاد التي كانت هدفا لهذه الدعاية الخاطئة .

ويجب ألا ننسى ان مشكلة التضخم في البلاد الصناعية أصبحت موضع اهتمام بالغ ، لعـدة سنوات سابقة على عام ١٩٧٣ . فلقد برز الاتجاه الى التضخم بسبب عدد من العوامل المحلية ، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في معدلات الأجور ، والطلب على السـلع الاستهلاكيـة ، ولقد أخـذ هذا الطلب يتعاظم بدرجة كبيرة لم يمكن معها استمرار تلبية احتياجات الدول المتقدمة من المـواد

Digitized by UNOG Library

الخام دون ارتفاع كبير في أسعارها ، وكذلك نتيجة للافتقار الى الضوابط النقدية التي سمحت بزيادة كبيرة في الموارد النقدية للبلاد المتقدمة لكي تتقدم بمعدلات أكبر بكثير من الانتاجية الحقيقيـــــة . وعلاوة على ذلك يجب ألا ننسى ان التقديرات الموثوق بها من جانب البلدان الغربية ، قد أظهرت أن أثر الزيادات في أسعار البترول على معدلات الأسعار في البلاد الغربية المتقدمة لم تزد علـــى ٥ر١ في المائة .

Digitized by UNOG Library

فاذا وضعنا مشكلة التضخم العالمي في أبعادها الصحيحة ، نقول ان الدول المتقدمة والدول النامية ، يمكن أن تشترك معا في ايجاد حلول عملية ومعقولة ، لعدد من المشكلات الاقتصادية العالمية الراهنة الملحة ، وسأشير بايجاز الى قليل منها .

واسمحوا لي أن ابدأ بالحاجة الى اصلاح النظام النقدى الدولي . ان فكرة صندوق النقد الدولي وفكرة البنك الدولي للانشاء والتعمير كانتا فكرتين لا معتين ، لمعالجة المشكلات النقدية العالمية ، التي خلفتها الحرب العالمية الثانية . وقد كان الصندوق بديلا فعالا لمعيار الذهب السابق ، كأداة لتحقيق استقرار أسعار الصرف اللازمة لانسياب التجارة العالمية ورأس المال الى الحد الأقصى . وحينما لم يمكن التخفيف من آثار ضغوط الأزمة المالية العالمية بدءا من عام ١٩٥٨ وما بعده ، عن طريق ادخال نظام حقوق السحب الخاصة ، وعن طريق توزيع نطاق الفروق المسموح بها في صندوق تكافؤ العملات ، فان عددا من البلاد المتقدمة التجأ الى تعويم أسعار الصرف أو الى تعويمات محدودة . وهذا الأسلوب يزيد من صعوبة اعادة دورة احتياطيات البترول ، لأن الأمم المنتجة للبترول في حاجة الى الثقة في أن قيمة استثماراتها الأجنبية لن ينال منها هبوط أو خفض أسعار صرف العملات . ونحن في حاجة الى ترتيبات ابداعية جديدة لحل مشكلة استقرار أسعار الصرف في الظروف الدولية الراهنة ، وتوسيع نطاق حقوق السحب الخاصة يمكن أن يكون وسيلة ملائمة لحل هذه المشكلة ، وكذلك لتوفير كميات اضافية من العملات للبلاد النامية ، والتي تأخر تقدمها نتيجة للعجز في العملات الأجنبية . وان البنك الدولي للانشاء والتعمير يعتبر خطوة أولى للأمام نحو النهوض بالاقتصاديات المتدهورة للبلدان النامية في العالم ، على أساس تعاوني عالمي .

ان هذه المؤسسة بذلت محاولات لها قيمتها لتوسيع نطاق مساعداتها للبلاد النامية منذ بدء عملها . ان انشاء مؤسسات معاونة مثل مؤسسة التمويل العالمية والاتحاد العالمي للتنمية ، وكذلك افتتاح النافذة الثالثة كان مفيدا في زيادة انسياب مساعدات التنمية المتعددة الأطراف. ويبدو من المهم بصفة خاصة في هذا الوقت أن نفتح النافذة الثالثة أكثر من ذلك حتى يمكن خدمة البلاد النامية بطريقة أفضل من هذا الطريق .

وثمة مشكلة عالمية ملحة أخرى ، ألا وهي القيود على التجارة ، ففي الوقت الذى نجد فيه من السهل على البلدان أن تشترك في تبني فلسفة التجارة الحرة ، نجد أنه من الصعب عليها أن تترجم هذه الفلسفة الى واقع ملموس .

Digitized by UNOG Library

وقد أمكن احراز تقدم مهم في تخفيف القيود على التجارة عن طريق دورات متعددة من المفاوضات منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكن ما زال هنالك حاجة الى حركة أعظم نحو القضاء على الحواجز على التجارة . لهذا يجب أن نستمر في انتهاج طريق الوصول الى هدفنا نحو تحديد القيود على التجارة وجعلها أكثر عدالة .

وفي مجال التكنولوجيا ، هناك حاجة الى مزيد من المشاركة الفعالة في المعرفة المتعلقة بالأساليب الفنية الانتاجية في الزراعة ومصائد الأسماك وتجهيزها . ان مثل هذه المشاركة ستعجل بخطى النمو الاقتصادى للبلدان النامية . ونحن نؤمن بأن البلدان المتقدمة يجب أن تسهل عملية وصول البلاد النامية الى هذه الأساليب الفنية . وهذا ، دون شك ، سيساعد البلاد النامية على الاسراع في خطى تنميتها ، ولذلك فان نقل التكنولوجيا ونشرها يجب أن يعطي أولوية عاجلة .

ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على أن تتخذ الخطوات الضرورية ، ولكي تجعل بالامكان تنفيذ اعلان ليما ، وخطة العمل الخاصة بمؤسسة التنمية الصناعية التي وافق عليها المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في اذار/مارس ١٩٧٥ .

ان العالم اليوم يواجه نقصا خطيرا في انتاج المواد الغذائية ، والمجاعات تصيب أقاليم عديدة في البلدان النامية حيث نجد آلاف الأرواح البشرية تهلك كل يوم . ونحن في حاجة الى تغييرات عاجلة في أنماط الانتاج الزراعي العالمي ، ويجب أن نعمل على زيادة الانتاج الغذائي في البلاد النامية .

وثمة مشكلة رئيسية ، ما زالت تواجه البلدان النامية ، التي تنتج المواد الخام للأمم المتقدمة ، ألا وهي الهوة التي تزداد اتساعا بين أسعار السلع المصنعة وأسعار المواد الخام . واتجاه أسعار المواد الخام بما في ذلك البترول الى التخلف نسبيا عن أسعار السلع المصنعة يزيد من تعقيد مشكلة التنمية الاقتصادية بالنسبة لبلدان العالم الثالث . وهذه مشكلة تحتاج الى اهتمام عاجل ، فمثلا جدولة أسعار المواد الخام والتي تحقق ربط الأسعار بطريقة تقرب من أسعار المواد المصنعة التي تنتجها البلاد الصناعية ، يمكن أن تكون أكثر الحلول عدالة .

وهناك نقطة أخرى يجدر ذكرها عن سعر البترول . اننا اذا نظرنا الى الماضي ، نجد أنه من الواضح أن أسعار بترول البلاد المصدرة للبترول كانت منخفضة ، قبل حرب ١٩٧٣ ، في

Digitized by UNOG Library

الشرق الأوسط . ان شركات البترول العالمية الكبيرة والبلاد المتقدمة كانت قانعة وراضية تماما عن الموقف التنافسي الذى ساد قبل عام ١٩٧٣ ، والذى كان في صالحهم ، ولكن حينما بدأت دول الأوبك أخيرا في ممارسة حقوقها في المنافسة حتى تحقق أسعارا أكثر واقعية للبترول ، بدأت البلاد المتقدمة تصرخ وتقول ان الاجراءات الجديدة أليمة الوقع عليها .

أعود لبرهة الى المشكلة الأكبر ، وهي أثر التضخم الذى استورد من البلاد المتقدمة ، والذى أتى على امكانيات الدخل في البلاد النامية بصفة عامة . وما نحتاج اليه هو بذل المزيد من الجهود ، من جانب البلاد المتقدمة ، حتى تبقى على معدلات التضخم ، في حدود معقولة . وكما قيل من قبل ، يجب اتخاذ الأساليب الفنية لجدولة الأسعار والتي تجعل أسعار المواد الخام متكافئة مع معدلات التضخم في البلاد المتقدمة .

Digitized by UNOG Library

ان نموذجا لاعطاء الهبات بسخاء في شكل مساعدات للبلاد النامية ، قد اقامته فعلا الدول الاعضاء في منظمة الاوبك ، فلقد اعطت الاوبك على سبيل المثال ، في المتوسط ثلث فائضها في عام ١٩٧٤ في صورة مساعدات للبلاد النامية ، وبعبارة اخرى فان المساهمة في مساعدة البلاد النامية من جانب دول الاوبك في عام ١٩٧٤ بلغت ١ر٧٦ في المائة من اجمالي ناتجها القومي . ومقابل هذا ، فان مساعدة البلاد الصناعية المتقدمة كانت ٣١ر٠ في المائة فقط من اجمالي ناتجها القومي . وحتى بلدى البحرين والتي يوجد لديها انتاج بسيط نسبيا من البترول ، ولا توجد بها موارد طبيعية اخرى قد أسهمت تقريبا بـ ٥ر١ في المائة من اجمالي ناتجها القومي في عام ١٩٧٤ ، وذلك لمساعدة البلاد النامية .

لقد بدأت تعقيباتي بالاشارة الى ضرورة القضاء على بعض سحب الدخان التي تخيم بظلالها القاتمة على طريق التعاون الاقتصادى العالمي الفعّال ، واني اذ اختتم ملاحظاتي الان ، ارى لزاما علي أن اشير الى فكرة اخرى خاطئة كانت موضع دعاية كبيرة ، وكانت موضع دعاية عريضة مضللة ، وهي موضوع دفع فوائض ايرادات الدول المصدرة للبترول . وقد بالغت الصحافة الغربية في تقدير ذلك . فعلى سبيل المثال بدلا من الانتاج في حدود ٦٠ ٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ، كما تنبأ بعض المتنبئين ، فقد أوضح صندوق النقد الدولي في تقرير له أن فائض ميزان المدفوعات لتسع دول رئيسية مصدرة للبترول بلغ ٣١ ٩٠٠ مليون دولار تقريبا ، وهو ما يعادل حوالي ربع اجمالي صادرات دولة غربية اوروبية كبيرة في ذلك العام ، او حوالي ٥ر٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الامريكية . وخلال الربع الاول من عام ١٩٧٥ ، فان اجمالي فائض ميزان المدفوعات لهذه البلدان التسعة نفسها كان يقدّر بـ ٧٠٠ ٤ مليون دولار ، بمقارنته بمتوسط فائض يبلغ حوالي ٦٠٠ ٩ مليون دولار لكل من الثلاثة الارباع الاخيرة لعام ١٩٧٤ . وان هذا الهبوط الحاد في موقف الفائض قد عكس انخفاضا في الانتاج وارتفاعات حادة في النفقات . وحتى حينما تنتهي فترة الانكماش الحالية ، فان فائضات البلاد المنتجة للبترول سوف تظل تحت المعدلات التي تكهّن بها البعض ، الذين كانوا معنيين بنشر دعايات محذرة بدلا من النظر الى حقائق الموقف .

وأود ان اشير بايجاز الى الموقف الفريد لبلدى . فالبحرين وهي دولة صغيرة ، فيما

Digitized by UNOG Library

يتعلق بعدد سكانها وحجمها ، وبالرغم من انها تنتج النفط ، فان انتاجها واحتياطيها محدود للغاية ، وقد تأثرت كثيرا بالتضخم العالمي ، ولذلك فهي تشارك البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، على السواء ، اهتماماتها بمشكلاتهم الاقتصادية ، وبالرغم من ان الصحافة الغربية قد أوردت ارقاما عن الناتج القومي للبحرين ، الا ان هذه الارقام مضللة ، اذا لم تبحث في اطار التضخم الحاد الذى استورد من الدول الصناعية .

وفي اطار هذا الموقف فاننا نأمل امكان الوصول الى اتفاقية اثناء هذه الدورة ، حتى نبدأ عملية اعادة بناء هيكل نظام الامم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، بما يمكنها من الاستجابة بطريقة أنسب الى احتياجات انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد . وفي هذا المجال، فان تقرير مجموعة الخبراء حول هيكل نظام الامم المتحدة ، هو موضع تقدير كبير وترحيب منا ، ونأمل ان تأخذ الجمعية العامة في الاعتبار المبادئ التي ارسيت في هذا التقرير .

والان اختتم كلمتي بهذه النغمة التفاؤلية التي بدأت بها . والحقيقة اننا اجتمعنا هنا لكي نبحث معا هذا الموضوع البالغ الاهمية ، والخاص بالتنمية والتعاون الدولي ، وان هذا يعتبر مصدرا للتشجيع . وبتوفر النية الحسنة ، والعمل الجاد ، سوف نحرز تقدما لايجاد الحلول الملائمة للمشكلات القائمة . وتتعهد البحرين بان تقوم بدورها في تحقيق هذا العمل الضرورى .

السيد سيسوكو (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس . ان وفدى يضم صوته الى اصوات الوفود التي هنأتكم بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة .

ان الصفات الممتازة التي دللتم عليها عند ادارة الدورة التاسعة والعشرين تشكل ضمانا اكيدا لنجاح عملنا .

ورغم ان هذه الدورة ليست سوى دورة استثنائية ، فان وفدى لا يسعه الا ان يعبر عن اغتباطه لعودة الممثلين الاصليين لشعب كمبوديا بيننا ، واننا نحيي الانتصار البطولي لشعب كمبوديا على قوى العدوان ، وعلى الخونة في بنوم بنه .

Digitized by UNOG Library

وسوف تتاح لنا الفرصة خلال الدورة الثلاثين لأن نوجه لوفد حكومة الوحدة الوطنية فـــي كمبوديا تهانينا الأخوية .

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشكل أحد الأهداف الأساسية لميثاق الأمـــم المتحدة . ولئن كانت محاولات قد بذلت حتى الآن من أجل تعزيز هذه التنمية ، الا أن الـدورة الأولى التي خصصت لهذه المشكلة ، قد دعيت بناء على مبادرة من صاحب الفخامة هوارى بومدين ، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية ، باسم أقرانه فـــي حركة بلدان عدم الانحياز .

ان الدورة الاستثنائية السابعة التي تجمعنا في هذه اللحظة ، والتي تعكف على دراسـة الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ، تندرج في خط مستقيم في اطار الدورة السادسة الاستثنائية التي اتخذت ، بعد دراسة متعمقة لمشكلات المواد الأولية والتنمية ، اعلانا وبرنامجا للعمل مـــن أجل قيام نظام اقتصادى دولي جديد .

فكان لابد اذن من أن تظهر على المسرح الدولي أمم جديدة في العالم الثالث لكي تحتل هذه المشكلة الحيوية مركز الصدارة في اهتمام المجتمع الدولي .

ان نظام بريتون وودز ، وعقود الأمم المتحدة للتنمية ، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجـــارة والتنمية الثلاثة ، والاستراتيجية الدولية للتنمية ــ وهذا على سبيل المثال فحسب ــ لم تكن سوى محاولات عابثة لايجاد حلول لمشكلات التنمية .

لقد باء بالفشل التعاون الذى نظم من أجل اعمال هذه البرامج وهذه المبادئ ، لأنـه يقوم ، ليس فحسب ، على روح التضامن الدولي ، وانما على روح النزعة الربحية والاحسان ، كما أن المساعدة التي قدمتها البلدان الصناعية مقيدة في أغلب الحالات نظرا لعدم مواءمتها وعدم كفايتها من حيث الحجم ، وهي لا تستطيع نظرا لذلك أن تشجع النمو الاقتصادى في البلدان المستفيـدة، بل تسهم على العكس من ذلك في تشويه اقتصادياتها ، وتزيد من تبعيتها للبلدان الصناعيـــة. والواقع أنه بأساليب تتسم بالدهاء والمكر ، يعاد تحويل أغلب هذه المساعدة الى البلدان المانحة في شكل مدفوعات لخدماتها ، وسلعها الرئيسية .

واذا ما أضيفت الى هذه الظاهرة تحويلات أرباح الشركات الأجنبية ، فانه يصبح مـــن الواضح أن البلدان الصناعية هي أكبر مستفيد من هذا الشكل من أشكال التعاون .

Digitized by UNOG Library

ان مختلف هذه العوامل لعبت بالتأكيد دورا حاسما في فشل العقد الأول للأمم المتحدة للتنمية .

وان النتائج الهزيلة للعقد الحالي تأثرت الى حد كبير بآثار التدهور النقدى والتضخم العام . ان استراتيجية التنمية لا يمكن أن تسهم هي الأخرى في حل أزمة التنمية لأنها تقوم على نهج النظام القائم . ان الهوة التي تفصل بين البلدان الصناعية وبين البلدان النامية أصبحت صدعا لا يمكن سده ، لا بالدعوات الصالحات ، ولا باعلانات النوايا ، ولا بالتوصيات التي لا مضمون ولا مدى لها .

ان العالم يقدم صورة اقتصاد ذاتي المركز ، وان البلدان الصناعية تشكل هذا المركز الذى تدور حوله ، في يأس البلدان النامية ، مع أن هذه البلدان تمثل ثلثي الجنس البشرى ، وتنتج غالبية المنتجات الأساسية التي يتم الاتجار فيها .

ان البلدان الأقل نموا هي وحدها من بين البلدان النامية التي تحس بالأزمة السائدة . ان الموقف المؤسف يتمثل بصورة خاصة في البلدان التي ليست لها منافذ على البحر ، فالواقع أن هذه البلدان تعاني من ذلك دون أن تحصل على مقابل ، بل انها تتأثر بآثار زيادة أسعار البترول والسماد والمنتجات المصنعة والحبوب .

وان الجهود المحمودة التي بذلتها هذه البلدان على حساب تنميتها ، قد دمرت هي الأخرى ، بسبب الأزمة الاقتصادية . وبالرغم من أن الروح التي سادت انشاء كثير من الصناديق الخاصة ، من أجل مساعدة هذه البلدان لم تكن كافية نظرا لآثار الأزمة الاقتصادية على اقتصادياتها المزعزعة ، فان التوقعات مازالت مظلمة بالنسبة لهذه الفئة من البلدان ، والواقع أنه وفقا لتقرير المدير العام لصندوق النقد الدولي ، فان عجز ميزان مدفوعاتها سوف يرتفع من ٢٨ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ الى ٣٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٥ . وفي تقرير رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير ، نرى أن الزيادة في دخولها حتى نهاية هذا العقد سوف تكون أقل من واحد في المائة .

ذلك هو الموقف المؤسف الذى يعيش فيه ملايين البشر في البلدان الأقل نموا من البلدان النامية ، في حين أن العضو الموقر وزير خارجية ايطاليا ، قد قال لنا انه توجد رؤوس أموال كافية في العالم من أجل تعزيز التنمية ودعمها .

Digitized by UNOG Library

ان النظام القائم ، وهو يستند أساسا على سيطرة مصالح الأقلية ، في طريقه الى الانهيار لأن العالم الثالث قد أدرك حالة استغلاله ، وبدأ ينظم نفسه من أجل تحسين مراكزه في النضال من أجل قيام نظام اقتصادى أكثر عدلا .

ان الوقائع قد أبرزت تكافل شعوبنا ودولنا لكي ندرك مسؤوليتنا المشتركة ادراكا تاما أمام مصيرنا المشترك .

ان التحدى الذى نواجهه سويا ، والذى يهدد مصير الانسانية سوف يكون بالغ الخطورة ان لم نقابله بكل امكانياتنا وكل طاقاتنا .

ان العوائق أمام المبادلات التجارية الدولية ، مثل اجراءات الحماية واغراق الأسـواق بالسلع ، لايمكن أن تنقذ أصحابها . والواقع أنه بسبب مبدأ التكافل بين الأمم والدول ، لاينبغي أن تكون في عصرنا هذا جزيرة من الرخاء ، وسط محيط من الفقر والفاقة . ان أزمة الطاقة والمواد الأولية قد قدمت الدليل على ذلك بما فيه الكفاية . ان مقتضيات عصرنا تتطلب منا ، ليس فحسب اجراء تغيير ، ولكن اجراء ثورة في نظامنا الاقتصادى والاجتماعي وهذا هو الطريق الذى دعينـا للسير فيه في الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في اعلانها وبرنامـج عملها . وهذا هو العبء الذى أرسي في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى أقرته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان الأمر اذن بالنسبة لنا خلال هذه الدورة الاستثنائية السابعة يتعلق بأن نعمل على تنفيذ هذه القرارات الكبرى ، لأنها الوحيدة التي تستطيع أن تنقذ العالم من الفوضى التي تهدده . ولزاما علينا ـ من أجل توزيع أكثر عدالة للدخول العالمية ـ أن نبدأ قبل كل شيء في تنظيـم تضامن اقتصادياتنا ، وهذا يقتضي في هذه المرحلة الأعمال الأولية التالية :

أولا : تنظيم أسواق المواد الأولية ويشمل ذلك ، البحث عن الموارد الطبيعيـة واستغلالها مع التسليم بأن المجتمع الدولي سوف يلتزم بضمان سيادة الدول على هذه الثـروة . توقيع اتفاقات بالنسبة لكل منتج من المنتجات ، وتكوين أرصدة موازنة حتى تؤمن البلاد الناميـة استقرار حصيلتها من الصادرات .

Digitized by UNOG Library

ثانيا : انشاء جهاز لجدولة الأسعار يؤمن للمواد الأولية التي تنتجها البلدان النامية أسعارا عادلة ومجزية ، بالنسبة لأسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها .

ثالثا : تعزيز مبادلات البلدان النامية عن طريق اقامة تسهيلات مثل ، المعاملات التفضيلية وغير التبادلية ، ومنح امتيازات ، وكذلك الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية .

Digitized by UNOG Library

رابعا : الاسراع في اقامة نظام نقدي دولي جديد يقوم على المساواة بين الدول حيال مسؤوليتها المشتركة ، ومتركزا حول التنمية .

خامسا : تشجيع نقل رؤوس الاموال والتكنولوجيا ، من البلدان الصناعية الى البلدان النامية بشروط مجزية .

سادسا : الاعمال السريع لاعلان وخطة عمل ليما الخاص بتصنيع البلدان النامية .

سابعا : اصلاح المساعدة والتعاون اللتين ينبغي ان يكونا قائمين ، من الان فصاعدا ، على التضامن ، وعلى تكافل الدول . وفي نطاق هذا الاجراء الاخير ، فان اهتماما اكبر ينبغي ان يولي الى البلدان الاقل نموا بين البلدان النامية ، والتي لم تتح لها بعد القاعدة التي يمكن ان ينطلق منها نمو اقتصادي حقيقي .

ان صندوق التداول التابع للامم المتحدة ، والذي انشيء من اجل استكشاف المواد الاولية في الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة ، يمكن ان يلعب دورا هاما في تعزيز التنمية في هذه البلدان ، التي ليست لها وسائل لاجتذاب رؤوس الاموال الخاصة . ان المؤسسات المالية الدولية ، مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ينبغي ان تركز جهودها من اجل تنمية البلدان الاقل تقدما .

ويتعين علينا ان نولي كذلك اهتماما اكبر ، لتهديد الازمة الغذائية التي يعاني منها العالم ، والتي يمكن ان تزداد اخطارها بسبب الكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف ، والفيضانات ، التي تعاني منها مناطق كثيرة من العالم ، وخاصة في افريقيا ، وفي اسيا . ونظرا لكثرة الاراضي البكر في البلدان النامية ، فان المجتمع الدولي يمكن ان يساعد هذه البلدان على ان تزيد ، وعلى ان تنوع من منتجاتها الغذائية ، من اجل مواجهة بقائها ، ومن اجل الاسهام بفائضها من الانتاج في تعزيز الاحتياطي العالمي . ان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الذي نفكر في انشائه ، يمكن ان يلعب هو الاخر دورا بالغ الاهمية .

ومن الواضح ان منظمة الامم المتحدة المكلفة باعمال وبتنفيذ التعاون الاقتصادي الدولي ، ينبغي اعادة النظر في هيكلها الاساسي ، على اساس هذه المقتضيات . وهذا الاصلاح ينبغي ان نفكر فيه بصورة لنجعله اكثر فاعلية ، واقل تكلفة ، وطريقنا الى ذلك هو تبسيط اسلوب عملها .

Digitized by UNOG Library

ان وفدي ليضم صوته الى اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يطلب الى الجمعية العامة بان تحيل بحث المسالة الى لجنة من الحكومات .

وهذه المجموعة من الاجراءات التي نحددها هنا ، لن تأتي بثمرتها مالم تدعمها ارادة سياسية جماعية . ان الاتصال الاقتصادي والسلام يشكلان الاسس اللازمة للامن الدولي . وهما بالتالي لا يمكن فصل بعضهما عن البعض الاخر. ولا يمكن ان يكون هناك وفاق حقيقي دون امن اقتصادي . وتلك حقيقة اخرى من حقائق عصرنا .

ان وفدي اذن قد احيط علما بارادة التعاون التي عبر عنها كثير من ممثلي البلدان الصناعية ، في الكلمات التي القوها في المناقشة العامة . واذا كان روح الحوار هذا ، والتفاهم ، سوف يظهران على ارض الواقع في المفاوضات التي سوف تجريها ، فانه لن يكون هناك شك في اننا سوف نخطو خطوة هامة على طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان بلدان العالم الثالث ، من ناحيتها ، مفتوحة امام مثل هذا الحوار.

وليس امامنا خيار اخر في هذا الصدد . وكما سبق ان قلت في كلمتي ، في المناقشة العامة في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، فان العالم يجد نفسه في مفترق الطرق ، فبينما النظام القديم القائم على الحقوق الامبريالية ينهار، فان عصرا جديدا من العدالة والتضامن اصبح مشرقا في الافق . ان هذا التحول التاريخي يمكن ان يكون نقطة القطيعة بين نصفي الكرة ، او نقطة التقائهما . ومن ثم ، فاننا امام اختيار، والغاية التي نسعى اليها عظمى وكبرى . ويتعين علينا ان نتمكن من التغلب على انانيتنا الوطنية ، وعلى احجاماتنا ، وعلى اختلافاتنا لكي نظل عاملين على الحفاظ على امن الانسانية .

ان اقتراحات مجموعة الـ ٧٧ المعروضة امامنا في هذا الصدد ، تشكل قاعدة قيمة يمكن ، بناء عليها ، القيام بحوار مثمر. ان وفدي يعتقد من جانبه اننا نغتنم الفرصة المتاحة لنا ، لكي نبني بمشاركة ممثلي كافة البلدان ، نظاما دوليا جديدا ، قائما على التضامن والانصاف ، اي نظاما اقتصاديا يوفق بين المصالح المشتركة لكافة الاطراف . واجمالا للقول يكون في خدمة الانسان . وهكذا يتم القضاء على احد العوامل الاساسية في العالم ، واعني بها عدم الاستقرار والفقر.

Digitized by UNOG Library

ان التعايش السلمي ، والسلام ، سوف يكونان حقيقة واقعـــة بالنسبة للانسانية كلها . وعلى ايـــة حال فان لدينا الدوافع والبواعث الكافية لكي ننجـــح في هذا العمل العظيم . ويكفينا اذن ان نضطلع خلال هذه الدورة السابعة الاستثنائية بمسؤولياتنا ، استجابة لآمال شعوبنا ، ومن اجـــل تحرير الانسانية من كابوس المواجهة والتدمير الذاتي .

Digitized by UNOG Library

السيد ماليلي (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمح لي ، ياسيدى الرئيس ، أن أعرب لك عن التهنئة الحارة من قبل وفد ألبانيا ، بمناسبة انتخابك رئيسا للدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

ان انعقاد الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تبحث المشكلات المتعلقة بالانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ، تعتبر خطوة جديدة في الجهود والكفاح اللذين تقوم بهما الشعوب والدول ذات السيادة من أجل الحرية والاستقلال الوطني والانماء والتقدم الاجتماعي . ان هذه الدورة تنعقد في لحظة تعارض فيها الشعوب والبلاد الحريصة على الحرية محاولات العدوان ، وسلب مواردها ، واستغلالها من قبل الدول الامبريالية ، وهي لذلك تنسق بين قواها وتدعم وحدتها ، وتكافح من أجل اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة .

ان المشكلات المطروحة أمام هذه الدورة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلات التي بحثت في الدورة الخاصة السادسة ، حيث ظهر عزم الشعوب والدول النامية ذات السيادة على دعم اقتصادها الوطني ، والدفاع عن حقوقها ، ومكافحة الجور والاستغلال الامبريالي ، والاستعمارى ، والاستعمارى الجديد ، وبخاصة السياسة العدوانية التوسعية التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وفي أثناء هذه الفترة ، نجد أن الشعوب والدول ذات السيادة المولعة بالحرية ، قد وصلت بكفاحها الى قمته ، وسجلت نجاحا جفيدا في كافة الميادين . ان الانتصار التاريخي الذى سجله شعب فيتنام ، وشعب كمبوديا على الامبرياليين الامريكيين ، وعلى اتباعهم ومعاونيهم قد تم احرازه بفضل الكفاح الباسل ، والارادة التي لا تكلّ ، حيث يعتبر مصدر الهام وتشجيع لشعوب العالم التي تكافح لتحقيق تطلعاتها الوطنية . ان وفد البانيا يحيى بكل حرارة ، عودة الحكومة الملكية لكمبوديا الى الأمم المتحدة ، ويرحب بها ، ونحن مقتنعون أن محاولات الولايات المتحدة لمنع شعب فيتنام من العودة الى الأمم المتحدة ، وكذلك شعب فيتنام الجنوبية ، ستفشل كما فشلت محاولاتها لمنع حكومة كمبوديا الملكية من العودة الى الأمم المتحدة .

واليوم نجد أن بعض البلدان النامية قد ازداد وعيها بضرورة الانماء الحقيقي ، وضرورة تحقيق التقدم الحقيقي ، وهي تكافح بكل قوة لكي تتغلب على الصعوبات والتأخر والفقر الموروث عن الماضي ، ولكي تعارض سلب مواردها الوطنية من قبل الدول الامبريالية ، ولكي تستغل تلك

Digitized by UNOG Library

تلك الموارد على أسس متينة من الاستقلال السياسي والاقتصادى ، ومن أجل تحقيق الانمـــاء والتقدم . ونجد أيضا أن هذه الجهود قد قوّت وحدة الدول على الصعيد الدولي ، وقد أتضح ذلك في عدة مؤتمرات دولية انعقدت خلال الفترة الماضية ، مثل المؤتمر الثالث للأمم المتحـــدة ، بشأن قانون البحار ، ومؤتمر السكان ، والمؤتمر العالمي الغذائي ، والمؤتمر الثاني للأمم المتحدة للانماء الصناعي ، واجتماعات داكار ، والجزائر ، وليما ، وهكذا .

ان النتائج التي أحرزت حتى الآن قد دعمت ثقة البلاد والشعوب النامية في قدرتها علـى احراز نجاح أكثر أهمية في المستقبل ، من أجل ازالة العلاقات الاقتصادية البالية ، ومن أجـــل انشاء علاقات جديدة تقوم على مبادئ احترام السيادة الوطنية ، والاستقلال الوطني ، وعدم التدخل، والمساواة ، والمصالح المشتركة .

ولكن الدول الامبريالية تحاول بمختلف السبل أن تعرقل عملية الانماء ، وهي تلجأ الـــى وسائل مختلفة من أجل مواصلة السياسة الاستغلالية الاستعمارية ، وسياسة الاستعمار الجـــديد الاستغلالية . ان التنافس والتعاون بين الامبريالية الامريكية ، والامبريالية السوفياتية الاشتراكية ، وكفاحهما من أجل السيطرة والغلبة والهيمنة على العالم ، كل ذلك قد أدى الى نشأة توتـــرات ، ونزاعات ، وحروب تظهر في مناطق العالم الغنية بالمواد الأولية التي تحتل مواقع استراتيجية هامة . وقد اتضح ذلك في الشرق الأدنى ، وفي البحر المتوسط ، وفي أوربا ، وفي جنوب شرق آســـيا ، وفي المحيط الهندى ، وفي مناطق أخرى من العالم .

ان ممثلي الامبريالية الامريكية ، والسوفياتية يتحدثون في ديماغوغية عارمة عن الانفـــراج ، والأمن ، ونزع السلاح ، والتكافل ، وهكذا . ولكن ماهي الغايات الحقيقية التي تكمن خلف كل هذه الجلبة ؟ انهم يحاولون بمختلف السبل نشر الأوهام ، واضعاف يقظة الشعوب ، والقضاء علـــى كفاحها من أجل الحرية والاستقلال ، وتجريدها من كل قوة للسيطرة عليها بسهولة . وكلما تدعم نضال الشعوب لتأكيد حقوقها المشروعة ، زادت المناورات الديماغوغية من قبل الدولتين الأعظـــم لاحباط هذا النضال .

ان الولايات المتحدة الامريكية،وخاصة الاتحاد السوفياتي يتشـــدقان بالمنافع التي ستعود على أوربا ، وعلى الانسانية من المؤتمر المزعوم للأمن الاوربي والتعاون في مجال الفضاء ، وهكـذا .

Digitized by UNOG Library

ولكن وفد البانيا يتمسك بأن المؤتمر المزعوم للأمن الاوربي ، هو في الواقع مؤتمر عدم استقرار الأمن الأوربي ، لأن توجد خلف هذه المهزلة مطامع الدولتين الأعظم ، اللتين تحاولان المحافظة على سيطرتهما على القارة الأوربية .

ومن المعروف أن هناك مثل فرنسي يقول ، " لا يكفي ارتداء الزى الكهنوتي لكي يصبح المرء كاهنا . " ، ومعنى ذلك ، أنه يجب أن تحكم على الامبرياليين الامريكيين ، والامبرياليين الاشتراكيين من أعمالهم وليس من كلامهم . وهم يقدمون اقتراحات لنزع السلاح في الوقت الذى يتسلحون فيه الى أقصى حد ، ويخصصون للميزانيات الحربية ارقاما خيالية . ان اعلاناتهم بأن تقدم الشعوب النامية لا يمكن أن يتحقق الا في ظروف من الانفراج ، لا تستهدف الا الى السخرية من تلك الشعوب التي تحس كل يوم أخطار تلك السياسة الاستعمارية ، وما يثيره من مخاطر على السلام والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

وأنا أريد أن أقتبس كلمة لرئيس الشعب الالباني الرفيق أنور خوجه حيث قال :

" ان الدولتين الأعظم الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، دولتان امبرياليتان معتديتان ، وهما تحاولان تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، وتقسم الأسواق العالمية للسيطرة على العالم بأجمعه ، وعلى الشعوب والدول . ومن هنا تنبثق متناقضات لا يمكن القضاء عليها ، وقد تؤدي الى حرب عالمية جديدة . ان سياسة السيطرة والتسلح العارم ، لا يمكن أن تتبع في جو من الهدوء بل هي تنبع في جو من الاضطرابات الكثيرة التي تهز العالم المعاصر " .

في الوقت الحالي توجد أزمة اقتصادية خطيرة ، وأزمة سياسية واجتماعية في العالم الرأسمالي، عانت منها في الحقيقة البنية الاقتصادية لتلك الدول ، وكذلك بنيتها الفوقية ، وقد اتضح ذلك من ضعف الانتاج ، وزيادة نفقات الحرب ، والعجز في الميزانية ــ وهو عجز مزمن وزيادة في العجز والتفاوت في الميزان التجاري الخارجي ، ووجود تضخم يزداد خطره يوما بعد يوم ، وزيادة الأسعار والبطالة ، وتفاقم الأوضاع بالنسبة للطبقات الفادحة من العمال . ان الدولتين الامبرياليتين ، وأعني بهما الدولتين الأعظم تواجهان هما ، والدول الامبريالية الأخرى صعوبات كبرى بسبب الأزمة الراهنة ، ولكنها تريد أن تحمل الشعوب الأخرى مسؤولية ذلك ، وخاصة الدول النامية . ان الولايات المتحدة الامريكية تستغل مواقف السيطرة التي تحققت لها على نحو تعسفي في اطار عدد من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ، وتمارس الضغوط حتى على حلفائها وتدّعي بكل غطرسة أنها تلعب دور الحكم في تسوية العلاقات الاقتصادية العالمية .

كما أن الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، يتكلم عن النظريات الاستعمارية الجديدة المعروفة بالتكامل الاقتصادي ، وتقسيم العمل الدولي ، والتعاون والمعونة ، كل ذلك يتكلم عنه في محاولته لاستغلال وسلب ثروات الشعوب الأخرى النامية ، ويفرض سيطرته على الحياة الاقتصادية بكافة دول أوربا الشرقية .

ومن المعروف أنه في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تمت الموافقة على الاعلان الخاص بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وبرنامج العمل . وبالرغم مما في هاتين الوثيقتين من نواحي قصور ، فانهما تتضمنان مبادئ واجراءات لصالح اقامة العلاقات الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

الدولية على أسس عادلة . كما أنه في عدد من الاجتماعات الدولية قد تمت الموافقة على قرارات ووثائق أخرى . ولهذا فنحن نتساءل ، ما هي الاجراءات التي اتخذت بشأن هذه الوثائق ؟ هل سوف تقوم امكانية حقيقية للشعوب النامية لكي تمارس سيادتها التامة على ثرواتها ولكي تسير على نهج التقدم؟

ان وفد البانيا يريد أن يؤكد أنه بالرغم من وجود نية حسنة ، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض الدول ، فان هناك أخطارا حقيقية تهدد بعدم تنفيذ تلك القرارات ، بسبب المناورات وعمليات التخريب التي تقوم بها الدول الامبريالية ، وحتى الآن تظهر بوضوح المحاولات لاثارة عقبات ، وصعوبات جديدة وثمة عدة أوصاف في الدول الصناعية تعتبر أن المطالب العادلة للدول النامية تهدد بتحطيم نظام الاقتصاد العالمي ، بل أن رؤساء الامبريالية الامريكية قد أعلنوا بصراحة في لهجة لا تخلو من التهديد ، " ان الدول الصناعية يجب أن تصفّي حسابها مع ادعاءات الدول النامية " .

وازاء القرار المشروع الذى اتخذته الدول النامية للدفاع عن حقوقها وسيادتها ، فان الدول الامبريالية والاستعمارية تطالب بتنازلات متبادلة وبنوع من التراجع من أجل الوصول الى حل وسط . ولكن ما هي التنازلات التي ستتقدم بها الدول النامية للدول الامبريالية ، بينما نرى أن الدول الامبريالية قد استغلت بطريقة وحشية ، خلال قرون ، ثروات البلاد النامية ، وثروات شعوب تلك البلاد ، وحققت ثروات ضخمة على حساب دم وعمل تلك الشعوب ؟ .

ان الدول النامية هي التي يجب ألا تتراجع ، بل يجب أن تتراجع دول الامبريالية التي تحاول الاحتفاظ باستغلالها لتلك الشعوب ، وتحاول التمسك بالمواقف التي تكفل لها الغلبة والهيمنة على الاقتصاد العالمي . ومن الطبيعي أنه يجب فرض هذا التراجع على الامبرياليين عن طريق الكفاح الذى يتصف بالعزيمة وعن طريق اتخاذ اجراءات ملموسة من قبل الدول النامية . ويجب أن نشير الى آثار الحظر على البترول لكي نوضح قوة دول آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، وما تستطيع أن تفعله .

وبرغم جهود الدول المحبة للسلام ، من أجل اقامة التجارة العالمية على أسس أكثر عدلا ، وبرغم القرارات التي اتخذت في هذا الاتجاه من قبل الدورة السادسة الاستثنائية ، فان الموقف في هذا المجال بدلا من أن يتحسن في صالح البلدان النامية قد ازداد سوءا . ان البلدان الصناعية مازالت تحقق أرباحا كبيرة على حساب البلدان المنتجة للمواد الأولية . ومن خلال المبادلات التجارية

Digitized by UNOG Library

غير المتكافئة والتمييزية ، وحواجز التعريفة الجمركية ، والانخفاض المستمر لقيمة العملات وسياسة الأسواق المغلقة ، والقواعد الأخرى المؤيدة مثل القانون الامريكي الخاص بالتجارة والموجه ضد امريكا اللاتينية ، نجد أن القوى الاستعمارية مازالت تفرض على البلدان النامية حاجزا ضخما تجاريا وخسائر تصل الى عشرات البلايين من الدولارات ، ولقد احتكرت الأسواق العالمية وتستخدم كل الوسائل من أجل خفض أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، ومع ذلك مازالت تزيد ، سنة بعد أخرى ، أسعار المنتجات الصناعية التي تبيعها .

ان الوفد الالباني يؤيد مطالب البلدان النامية سواء من أجل وضع نهاية لسياسة التفرقة ، والقهر في مجال التجارة أو من أجل وضع توازن بين أسعار المواد الأولية والمواد الصناعية ، والقضاء على الحواجز المصطنعة ، واقامة علاقات اقتصادية وتجارية على أساس مبادئ المساواة والمزايا المتبادلة. ان ذلك ينبغي أن يتحقق ليس بالكلمات ، فحسب ، ولكن بالعمل ، وليس عن طريق اصدار الاعلانات ، ولكن بتوفير الظروف الفعلية من أجل اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ، ومع احترام سيادة الدول احتراما تاما .

ان الحركة العارمة لبيع الأسلحة ، والتي يكثفها الامبرياليون الامريكيون ، والاشتراكيون الامبرياليون ، تعد وسيلة أخرى واضحة من أجل امتصاص دماء الشعوب وسلب ثرواتها ، وهي وسيلة يتبعونها من أجل زيادة تغلغلهم السياسي والاقتصادي في البلدان النامية ، ومن أجل أن يبسطوا مناطق نفوذهم أكثر فأكثر ، ومن أجل تقسيم واستعمار الشعوب . ولقد قال قائد الشعب الالباني الفريق أنور خوجه ما يلي :

"ان القوتين الأعظم قد تحولتا الى تجار سلاح رهيبين يعدّ الى جانبهم ارمسترونج وموزر وبازيل زهاروف في الماضي مجرد تجار لعب . ولكن كلا منهما يبيع هذه الأسلحة لحسابه بالطبع ، ومن أجل الدفاع عن مصالحه الذاتية الاستراتيجية ، ومن أجل ادخال المشترين في حرب كل منهما ضد الآخر " .

اننا نعتبر أنه من الضروري ازالة القناع عن المضاربات التي تتم في تجارة الأسلحة .

ان الاجراءات التي اتخذت هذه السنوات الأخيرة من قبل بعض البلدان النامية ، مثل تأميم المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي ، والحد من نشاط الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية ، في مجال

Digitized by UNOG Library

البحث والانتاج ، والبنوك والائتمان . . الخ ، تشكل ضربة قاسية موجهة الى القوى الاستعمارية ، وهي تشق الطريق أمام اتخاذ اجراءات أكثر أهمية من أجل ضمان ممارسة هذه البلدان لسيادتها التامة على مواردها الوطنية . ان النجاح الذى أحرزته حتى الآن ، البلدان النامية في تقدمها الاقتصادى والاجتماعي تفنّد وجهات النظر الاستعمارية المعروفة بشأن عجز البلدان النامية عن استغلال مواردها الوطنية بنفسها ، وعن الافتقار للتجربة والى الخبراء ، وافتقارها الى الخبرة في مجال العلم والتكنولوجيا الحديثة . ان وجهات النظر هذه ترمي الى أن تسود في هذه البلاد روح التشاؤم وعدم الثقة بقوتها الذاتية ، واثارة العراقيل في طريق رقيّها ، والابقاء عليها في مستوى نمو صناعي أدنى ، وأن تظل مصدرا للمواد الأولية فحسب ، وأن تظل في حالة تبعية دائمة .

Digitized by UNOG Library

ولكن شعوب البلدان النامية عقدت العزم على أن تمضي قدما في نضالها ضد السياسة التوسعية للقوى الاستعمارية . ان الاعتماد القوى على مواردها وعلى قواها الذاتية ، وانشاء صناعات متعددة الجوانب ، والتنمية على أساس أولويات لوسائل الانتاج ، واقامة صرح اقتصادى قائم على الزراعة والصناعة في آن واحد ، والتعاون الدولي القائم على أساس من المساواة والتكافؤ كلها تشكل الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية المستقلة ، والتي بدونها يصبح الاستقلال السياسي مفتقرا الى القوة وعدم الاكتمال .

ان ممثلي القوى الاستعمارية لا يفوتهم القول بأن بلادهم تكرس جهودها لتقدم وتحسين رفاهية شعوب هذه البلدان ، ويقولون انهم يهتمون بالفقر والجوع والأمراض التي تعاني منها هذه البلدان النامية ، وأنهم يحاولون جاهدين العمل على اختفاء هذه الآفات .

وتحاول البلدان الاستعمارية أن تشرح الموقف الغذائي الخطير الذى يسود في تلك البلدان والمناطق ، وذلك انطلاقا من نظريتها الخاصة بزيادة عدد السكان وعدم قدرة هذه البلدان على الارتقاء بانتاجها الزراعي .

ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك تماما ، فان هذا الاهتمام الذى يظهرونه ليس في الواقع سوى مجرد نفاق وخداع ، فالقوى الاستعمارية على وجه التحديد هي التي تستغل وتقهر الشعوب بلا رحمة ، وهي التي جعلت هذه البلدان تعتمد على الزراعة . وان القوى الاستعمارية — وفي المقام الأول القوتان الأعظم — تتقدم بمقترحات من أجل انشاء مؤسسات دولية عدة ، تريد السيطرة عليها باستمرار ، ومن ناحية أخرى فانها تستخدم الحبوب والمواد الغذائية الأخرى كأداة للضغط والابتزاز والتنافس ، وكوسيلة استراتيجية من أجل تحقيق سياستها في الهيمنة والسيطرة .

ان القوتين الأعظم تفتخران بدور المساعدات والقروض التي تقدمانها للبلاد النامية لتشجيع تقدمها الاقتصادى المزعوم ، ولكن هدفها الحقيقي هو بقاء هذه البلدان مقيدة بأغلال التبعية الاقتصادية ومرتبطة بها ، وقبل أن تمنح مساعداتها وقروضها فان الامبرياليين يحسبون حساباتهم جيدا ، وهم لا يقدمون ذلك من أجل مصالح الشعوب ، ولكن من أجل مصالح سياستهم ، وهم يقرنون مساعداتهم بشروط سياسية واقتصادية وعسكرية ، ويستخدمون تلك المساعدات لكي يفرضوا على الآخرين اتفاقات غير متكافئة ومجحفة .

Digitized by UNOG Library

وهناك حالات عديدة حيث استخدمت القوتان الأعظم المساعدات والقروض كوسائل للابتزاز والسيطرة والاخضاع . ان جمهورية البانيا الشعبية لها تجربتها الخاصة في هذا المجال ، ولقد انتزعت بقوة وفي الوقت المناسب القناع من على وجه الرجعيين السوفيات الذين استخدموا ورقة المساعدات والقروض لكي يفرضوا على البانيا الاشتراكية سياسة الاملاء والخضوع . ان الاستعماريين والاشتراكيين الاستعماريين ، وحلفائهم ، مازالوا حتى اليوم مستمرين في خداعهم وابتزازهم وضغوطهم السياسية والاقتصادية ، ضد جمهورية البانيا الشعبية ، وهم يريدون ارغام حكومتنا وشعبنا على التخلي عن السياسة المستقلة ، وعن الدفاع الشجاع عن السيادة والاستقلال الوطنيين ، ولكن ضغوطهم وابتزازهم وخداعهم لم يكن له أى أثر على البانيا ولن يكون له أى أثر .

ان تجربة بلادنا تدل على أن أحكم الطرق من أجل التنمية الاقتصادية المستقلة بصفة عامة ، وبالتالي من أجل تعزيز الاستقلال السياسي والزيادة المستمرة لرفاهية الجماهير العاملة هي تعبئة كافة الطاقات والامكانيات والموارد في البلد والاعتماد على القوة الذاتية .

ان مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية لا يعني الانغلاق على الذات ، ومن أجل بناء اشتراكية البانية فان الشعب الألباني تلقى معونة قيمة أخوية ومجردة من جمهورية الصين الشعبية . وان التجربة التاريخية لكثير من الشعوب والدول صاحبة السيادة ، تقدم الدليل على أنه في النضال ضد الاستغلال والقهر الاستعمارى ، فان تضامن ووحدة كل القوى المحبة للسلام والحرية تلعب دورا بالغ الأهمية .

اننا نعرب عن اغتباطنا الصادق لأن نرى شعوب البلدان النامية تدعم تضامنها يوما بعد يوم ، وتنسق جهودها ضد سياسة الاستغلال والقهر وضد السيطرة وسياسة الاملاء والارغام الاستعمارية .

اننا نحي الخطوات التي تمت في هذا الصدد من قبل عدد من البلدان النامية المصدرة للبترول ، والنحاس والبن ، والموز . . . الخ والتي تلعب دورا ايجابيا في الدفاع عن الاقتصاد الوطني والتنمية المستقلة وبذلك تقيم حاجزا ضد التسلل وضد سلب الثروات من قبل الاحتكاريين الاستعماريين الدوليين ، ومادامت شعوب البلدان النامية تواصل نضالها بقوة واصرار وصمود من

Digitized by UNOG Library

أجل الحفاظ على استقلالها الوطني والسياسي والاقتصادي ، مع الاعتماد على قوتها الذاتية ، وعلى الوحدة والتضامن القوى الدولي ، فانها يقينا سوف تحرز انتصارات متتالية من أجل تحقيق آمالهـــا الوطنية .

ان حكومة جمهورية البانيا الشعبية سوف تستمر في تأييد المطالب العادلة للبلدان الناميـة من أجل الدفاع عن استقلالها وسيادتها الوطنية ، كما فعلت ذلك دائما ، وهي تقف باصرار ضـــد الجهود التي تبذل من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية التي تهم العالم اليوم في اطار ضيـــق ، وتتمسك بوجهة النظر القائلة بأن هذه المشكلات لا يمكن أن تجد حلولا عادلة دون مشاركة متكافئـــة من أجل ايجاد حل لها من جانب كل الدول بغض النظر عن حجمها وقدرتها الاقتصادية .

ان وفد جمهورية البانيا الاشتراكية في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمـــــم المتحدة سوف ينسق جهوده مع وفود الدول الأخرى التي تناضل من أجل تنمية حرة ومستقلة ، وسوف يؤيد كافة الاجراءات التي تؤيد نضال الشعوب من أجل الدفاع عن حقوقها السيادية ضـــــــد الاستغلال والقهر الاستعماريين .

Digitized by UNOG Library

السيد شيفيل (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لقد مضت مدة قصيرة على انعقاد الدورة السادسة الخاصة للامم المتحدة ، وقد كانت هذه الفترة حافلة بالاحداث الهامة التي كان لها أثرها الايجابي على الاوضاع العالمية ، مما ادى على نحو خاص الى توفير الشروط الملائمة لتحقيق نتائج مثمرة اثناء دورتنا .

لقد كانت هناك خاتمة سعيدة لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وقد اتاح ذلك امكانيات لتسهيل المهمة الرئيسية لاعمالنا اليوم ، كما ان دعم السلام والامن بين الشعوب هو الغاية التي نسعى اليها هنا . وثمة خطوة أخرى من أجل تأمين مبادئ للتعايش السلمي بين الدول التي تختلف نظمها الاجتماعية ، ومن أجل تحقيق تعاون مثمر مفيد يحقق فوائد مشتركة بين الدول . وكل ذلك قد توفر بفضل نجاح المؤتمر الاوروبي ، ويعتبر دليلا على ان الانفراج قد اتسم بمضمون مادى .

ويجب الاستناد الى نتائج المؤتمر لدعم عملية الانفراج ، وازالة خطر الحرب . ان وفد اوكرانيا يؤيد بكل قوة ما حدث من تفاهم في اطار المؤتمر الاوروبي ، وسوف نؤيد تنفيذ الاتفاقات التي تمت ، وان مواقفنا مستلهمة من مبادئ لينين المعروفة بشأن التعايش السلمي الذى تقوم عليه السياسة الخارجية السوفياتية .

ان رئيس حزبنا ودولة السوفيات ، قد أشارا الى ذلك في اجتماع لحزب اوكرانيا مع الناخبين ، انعقد في نهاية يونيه/حزيران عندما قالا :

" اننا يجب ان نبذل قصارى جهودنا لتسهيل تهيئة جو دولي ، يواجه فيه انصار الحرب ، ورنين السلاح رفضا متزايدا من قبل الشعوب ، وبحيث تصبح الاعمال الايجابية في الحياة الدولية لا رجعة فيها " .

ان عام ١٩٧٥ قد اتسم ايضا بمرور ثلاثين عاما على الانتصار على الفاشية ، وعلى نهاية الحرب العالمية الثانية . ان تلك الحرب قد لعبت فيها شعوب الاتحاد السوفياتي دورا حاسما أدى الى القضاء على سيطرة الفاشية على العالم .

ان هزيمة الفاشية قد كان لها أثرها العميق على حياة الشعوب ، ونجد عشرات الامم قد تحررت من الاحتلال الفاشيستي ، واستعادت استقلالها ، كما أن النظام الاشتراكي قد تطور ، وقد كان الانتصار على الناشيستية عاملا على تهيئة ظروف مواتية لتكثيف حركة النضال الوطنية ، ونجد

Digitized by UNOG Library

الكثير من شعوب آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، قد استقلت ، وقد أدى ذلك ، أيضا ، الى انشاء الامم المتحدة ، بفضل الانتصار على الفاشيستيه ، وسوف تحتفل الامم المتحدة بعيدها الثلاثين .

ومنذ هذه الفترة بدأت الاوضاع الدولية تتطور وفقا لقوانين جديده ، ولأول مرة في التاريخ ظهرت امكانيات حقيقية لاستئصال الحروب من حياة البشر ، ولمساهمة كافة البلاد في حل القضايا على قدم المساواة .

ومن ناقلة القول ، أننا في اطار هذه الدوره الخاصة ، نحتاج الى دعم السلام والامن ، لتحقيق الانماء الاقتصادى الفعّال ، لأنه بدون ذلك لا يمكن تحقيق هذين الهدفين ، وان الانفراج يفتح آفاقا جديدة للانماء الاجتماعي والاقتصادى لكافة الدول بما في ذلك البلدان النامية .

ومن المهم بالنسبة لقضية السلام والانماء ، وضع حد لسباق التسلح ، والحد من الميزانيات العسكرية ، واكمال الانفراج السياسي بالانفراج العسكرى .

وفي هذا الصدد يجدر التنويه بأن الحرص على وضع حد لسباق التسلح ، وعلى زيادة موارد الانماء ، هو الذى حدا بالاتحاد السوفياتي الى تقديم اقتراح لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وللحد من الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمة بمجلس الامن ، وذلك بتخفيض تلك الميزانيات بنسبة عشرة في المائة ، واستخدام الاموال المتوفرة ، نتيجة لذلك ، في تقديم المعونة للبلاد النامية . ولسوء الحظ ، فان قرارات الجمعية العامة التي اتخذت في هذا الصدد لم تنفذ حتى اليوم ، مما منع استخدام موارد هامة اضافية لتحسين اقتصاديات الدول النامية .

ان الاعوام الاخيرة قد شهدت نوعا من التقدم في تطور العلاقات التجارية والاقتصادية وثمة عدد من الاتفاقات بين الدول الاشتراكية وبين الدول الرأسمالية ، قد أبرمت على نطاق فردى ، ونفذت بنجاح في مجالات التجارة ، والاقتصاد ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والتعاون في هذه الميادين ، كما تحسنت وتدعمت العلاقات الاقتصادية مع البلاد النامية . كذلك أعد ، في اطار الامم المتحدة ، واعتمدت وثائق هامة ، تدعو الى انهاء مظاهر الاستعمار الجديد ، والتمييز في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

(السيد شيفيل ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ولا غرو أن المبادئ التقدمية الواردة في الاعلان الخاص بانشاء نظام دولي اقتصادي جديد ، وميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها ، كل ذلك يجب أن يكون أساسا للقرارات التي ستتخذها الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

واذا قيّمنا النتائج الايجابية التي حدثت مؤخرا بالعالم ، يمكن القول ان التجارة الدولية ، والعلاقات الاقتصادية بدأت تتخذ شكلا جديدا ، بالرغم من أننا في بداية الطريق . ونحن نحتاج الى جهود كثيرة لتنفيذ الوثائق الدولية ، حتى تتبلور الاقوال الى أعمال .

اننا نعلم جيدا أن مثل هذه المبادئ الهامة ، وأذكر منها مفهوم الدولة الاولى بالرعاية ، وعدم التمييز ، والمساواة في الحقوق ، وسيادة الدول . أقول ان هذه المفاهيم مازالت يضرب بها عرض الحائط . وثمة قلق كبير من زيادة تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ، ومن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للدول النامية ، ومن تدخل الشركات في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

Digitized by UNOG Library

ان مفهوم ما يسمى بالتكافل بين الدول كثيرا ما يستخدم لتبرير سياسات الاستعمار الجديد . وان انصار الاحتكارات يستخدمون تلك المفاهيم للاعتداء على السيادة القومية للدول ولإنكار حق تأميم الملكية الاجنبية والاشراف على الانشطة الرأسمالية الاجنبية .

لقد بذلت محاولات لاقناع الدول النامية ، انها بمحاولتها الاعتماد على نفسها وبزيادة اشرافها على انشطة الشركات متعددة الجنسية ، انها تعرقل المعونة المالية الخارجية ، والمعونة التكنولوجية الاجنبية وتسبب اضرارا لنفسها وللدول الاخرى نظرا لتكافل الشعوب وترابطها .

ان وفد اوكرانيا يعارض الاستناد الى عملية دعم التقسيم الدولي للعمل وتعميق التكامل الاقتصادى والتخصصي كوسيلة للدفاع عن مفهوم التكامل المذكور الذى يقوم على نوع من العلاقات لاتختلف عن المركز المتميز للعلاقات الاستعمارية الماضية . اننا نعمل على تعميق التكافل الاقتصادى نظرا لترابط الشعوب . فان التكافل بين مختلف البلاد — اذا استخدمنا هذا التعبير — يجب ان يقوم على مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة والتخلي عن الاجراءات التمييزية في تلك العلاقات ومثل هذا التكافل يختلف كل الاختلاف مع ما ينادى به انصار الاحتكار ، ومن ثم ، فليس هناك حاجة لتوضيح مفهوم التكافل الذى يذكر كثيرا في وثائق الامم المتحدة ، من اجل ان نمنع أية محاولة لاستخدام هذا المفهوم كقناع لتغطية سياسة الاستعمار الجديد .

ان مفهوم التكافل يستخدم عادة لتبرير الاجراءات التي تتخذها البلاد الرأسمالية بغية التخفيف من صعوباتها الاقتصادية الخطيرة ، وذلك على حساب البلاد النامية ، وبعبارة اخرى نقل اعباء الآثار التي تعقب الازمة الى كاهلها .

وفي الوقت ذاته فان الازمة تواصل تحطيم اقتصاديات البلاد الرأسمالية ، وتبرهن الحقائق على ان البطالة تزداد في البلاد الغربية الرئيسية ، وقد وصلت في بعضها الى ابعاد خطيرة ، كما ان معدلات زيادة نمو الانتاج ما زالت تقل كثيرا عن تلك التي كانت سائدة في السنوات السابقة ، وان طاقات الانتاج لا تستغل بالكامل ، والزيادة المستمرة في الاستعمار تؤثر الى حد بعيد على مستويات معيشة السكان ، وخاصة الطبقة العاملة ، كل هذه المظاهر — مظاهر الازمة في اقتصاديات الدول الرأسمالية — ليست من قبيل الصدفة اطلاقا ، فهي تعكس التناقضات الكامنة في الرأسمالية ، وتدل على استحالة تحقيق تنمية مستقرة في اطار ما يسمى باقتصاديات السوق .

Digitized by UNOG Library

ان الزيادة في اسعار البترول ، التي اعتبرها بعض الساسة في دول الغرب ، كسد رئيسي للتضخم ، وهبوط الانتاج ، وازمة الطاقة ، في الواقع ما هي الا ردّ فعل من جانب البلاد المنتجة للبترول ، للنشاط التعسفي للاحتكارات الاجنبية ، ولا يمكن ان تكون السبب الاساسي للازمات التي اكتنفت اقتصاديات البلاد الرأسمالية قبل ارتفاع اسعار النفط .

ان وفد جمهورية اوكرانيا السوفياتية الاشتراكية مقتنع تماما ان التجارة العالمية هي الاسلوب الرئيسي في ميدان الاقتصاد الخارجي ، الذى يسهم في التخطيط الاقتصادى لجميع الدول بما في ذلك البلاد المتقدمة . هذا الرأى قد تم الاعراب عنه مرارا في الوثائق المشتركة للبلاد الاشتراكية ، وكذلك في الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس التجارة والتنمية ؛ وفي الوقت الحالي ، من الاهمية القصوى ان يبذل كل شيء ممكن لتعبئة الجهود بغية حل المشكلات الراهنة التي تكتنف التجارة العالمية ، والعلاقات الاقتصادية ، ونحن نتعاطف مع اقتراحات مجموعة الـ ٧٧ وبصفة خاصة بوضع وتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع ، وربط اسعار البضائع ، والمواد الخام المصدرة من البلدان النامية ، مع اسعار وارداتها من البلاد المتقدمة ، ووصول المواد الخام والبضائع المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية الى اسواق البلاد المتقدمة .

ان وضع اتفاقيات للسلع العالمية يتطلب بطبيعة خاصة تناولا يأخذ في الاعتبار مصالح منتجي ومستهلكي المواد الخام ، وفي نفس الوقت سيكون من الملائم العمل على اساس التوصيات التقدمية التي وضعها " اليونكتاد " — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء — وفي رأينا ان انشاء مخزون عالمي للمواد الخام يمكن ان يكون من بين الاجراءات التي تنظم اسواق السلع . واشتراك الدول في خلق وانشاء هذا المخزون يجب ان يكون على اساس اختيارى تطوعي .

ان بعض الدول الرأسمالية قد شددت مؤخرا من سياستها التجارية ازاء البلاد النامية وبصفة خاصة عن طريق تجديد اجراءات الحماية والتجارة والقيود النقدية وبزيادة اسعار البضائع التي تستوردها البلاد النامية وهكذا . ان التقرير الاخير الذى اصدرته امانة الامم المتحدة للتجارة والانماء اظهر ان القيود التي وضعتها البلدان الرأسمالية تغطي ١٢٢ نوعا من المنتجات المصنعة وشبه المصنعة ، واظهر ان تصديرها له اهمية مباشرة بالنسبة للدول النامية ، وبدونها لا تستطيع البلدان النامية ان تتنفس في السوق العالمي .

Digitized by UNOG Library

ان الحجز المزمن في ميزان المدفوعات ، اضطر البلاد النامية الى ان تقلل من استيراد مثل هذه السلع الهامة ، كالالات ، والمخصبات الزراعية الكيمائية ، والبترول ، والمواد الغذائية ، وتعيّن على بعض البلدان ان تخفف من خطط التنمية .

ان الديون الخارجية على البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتقدمة تزداد وفقا لتقديرات الاقتصاديين اذ ان الديون الخارجية هذه قد بلغت حوالي ٠٠٠ ٧٥ مليون دولار ، والمدفوعات السنوية من البلدان النامية للذين قدموا المساعدة من البلاد الرأسمالية تبلغ حوالي ٠٠٠ ٨ مليون دولار ، وهذا يزداد ايضا ، كما ان الاقتصاديين في الغرب لا يمكنهم ان يخففوا التبعات الخطيرة لاقتصاديات البلاد النامية في دفع او تسديد ديونها للبلاد الرأسمالية . لذلك ففي المؤلف الذى عنوانه " من المعونة الى اعادة الاستعمار" الذى وضعه البروفسير ماندى من جامعة السربون قد حلّل بالتفصيل طابع ما يسمى بالمعونة التي تعطى للبلاد النامية في آسيا ، وامريكا اللاتينية ، توصل الى نتيجة تقول ، ان انعكاس دورة رأس المال لتسديد الديون وتحويل الارباح تتجاوز المبلغ الذى يدفع اصلا في صورة مساعدة .

وفي ظروف بالغة الصعوبة ، تعرض للخطر ، تنفيذ اهداف عقد التنمية الثاني للامم المتحدة ، نفهم ان البلدان النامية يجب ان تحاول ان تغير من علاقاتها التجارية مع الغرب وان تحقق لنفسها حقوقا متساوية في الاقتصاد العالمي ، ونحن نؤيد كلية المطالب العادلة للبلاد النامية والموجهة للبلاد الرأسمالية .

ومع ذلك فمن الناحية النظرية ، فنحن ننكر المفهوم الذى لا أساس له الذى يقسم العالم الى بلاد غنية وبلاد فقيرة ، فهذا المفهوم يتجاهل الخلافات الحقيقية القائمة بين الدول الاشتراكية وبين الدول التي استغل رأسمالها الاحتكارى البلاد النامية ويواصل استغلالها . ان البلاد الاشتراكية لم تشارك قط ، ولا تشارك الان ، لا في الاستغلال الاستعمارى ولا في الاستغلال بصورة الاستعمار الجديد للبلاد النامية . والبلاد الاشتراكية لا يمكن ان يوجه اليها اللوم بسبب الازمة الحالية النقدية وازمة الطاقة والمواد الخام ، والازمات الاخرى التي هزت الاقتصاد الرأسمالي العالمي ولها آثار مميتة على تنمية البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

(السيد شيفيل ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفيما يتعلق بالحديث عن الاشتراك في المسؤولية بين البلاد المتقدمة — دون تقسيمها الى بلاد اشتراكية وبلاد رأسمالية — فان وضع اى اهداف كمية مشتركة تهدف الى تقديم المساعدة الى البلاد النامية سوف يرقى الى مرتبة ايجاد مبررات لاولئك الذين يجب ان يوجه اليهم اللوم للصعوبات التي خلقت للبلدان النامية ، هي الدوائر الامبريالية والاستعمارية ، والاحتكارات المتعددة الجنسيات .

Digitized by UNOG Library

وهنا في هذه الجمعية ، استمعنا الى صوت ممثل بلد لجأ الى نظرية غامضة عن البلاد الغنية والفقيرة ، والصراع بين الشمال وبين الجنوب ، وكذلك مؤامرات القوى العظمى ، ووجه شتائم خبيثة معادية للسوفياتيه والاشتراكية ، وردد عبارات مثل السيطرة ، والنزاعات القومية المتطرفة ، وحاول مرة اخرى ان يثير الفرقة بين الدول الاشتراكية حتى يحطم وحدتها ، ويحبط جهودها لاقامة السلام، والامن ، والنظام الاقتصادي العالمي. وواضح ان المحاولات الكريهة لهذا المتحدث ، لا يمكن ان تخرج هذه الجمعية عن طريقها في بحث المشكلات الهامة الحقيقية المطروحة علينا .

ان معدلات النمو الاقتصادي في البلاد النامية تتحدد ببعض الاعمال ، مثل النظم الاجتماعية ، ووسائل توزيع الدخل القومي وغير ذلك ، ولا تتحدد عن طريق المساعدة الخارجية التي لها طابع تكميلي . ان الابقاء على العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج البالية في صورها المختلفة للاستغلال ، والتوزيع غير العادل للثروة القومية في تلك البلاد النامية ، يعوق بدرجة خطيرة تقدم الحالة الاقتصادية ، ويزيد من اعتمادها على راس المال الاجنبي . وفي التحليل النهائي ، نجد ان الشروط الرئيسية للتقدم الاقتصادي السريع في البلاد النامية هي احداث تغييرات عميقة اجتماعية واقتصادية لصالح الجماهير العريضة للشعب ، مع تعبئة شاملة للموارد الطبيعية ، وكذلك التخطيط القومي ووضع قواعد صارمة لنشاطات رأس المال الاجنبي والخاص .

وقد تاكد هذا من تجاربنا ، فمنذ نصف قرن ، وحينما بدات بلدي في تنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية ، صادفت اوكرانيا العديد من المشكلات التي تشابه تلك التي يتعين على البلاد النامية حلها اليوم . اقتصاد متخلف ورثته من القيصرية ، تحطم بالكامل نتيجة للحرب الاهلية والتدخل الاجنبي . وموقف البلاد الراسمالية من بلدي كان معاديا للغاية ، لذلك فقد استبعدنا اية فرصة للحصول على مساعدات خارجية . وبعد ذلك سببت الحرب العالمية الثانية لبلدي خسائر كبيرة في الارواح ، ولكن بفضل التحولات الاشتراكية في جميع الميادين ، وبفضل العمل الكادح بلا انانية من شعبنا ، ونتيجة للمساعدة الاخوية من شعب الاتحاد السوفياتي ، تمكن شعب اوكرانيا ، في فترة قصيرة ، من تحقيق نجاح كبير في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

(السيد شيفيل ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

واليوم اخذت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، تقوم بدور نشيط في مساعدة البلاد النامية ، على اساس ترتيبات ثنائية بين الاتحاد السوفياتي وبين تلك البلاد ، وكذلك في اطار الامم المتحدة . فمثلا في ميدان العلاقات الاقتصادية الخارجية ، فان اوكرانيا تشترك بنشاط في تنفيذ ١٦٥ مشروعا لها اهمية اقتصادية واجتماعية ، وفي جمهوريتنا ، اعطي اهتمام كبير لمشكلة تدريب المواطنين في البلاد النامية . فيوجد الاف من الطلبة من بلاد مثل اسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية ، يدرسون في مؤسسات تعليمية عندنا ، وهناك انواع مختلفة من الدورات والحلقات الدراسية والتدريبية تعقد في اوكرانيا ، كجزء من مساهمتنا في برامج الامم المتحدة للتنمية .

وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ستواصل مساهمتها في تقديم مساعداتها للبلاد النامية ، وكذلك لاقامة علاقات تجارية واقتصادية عادية . وفي رأينا انه يجب خلق الظروف التي تمكن جميع الدول من المشاركة في توزيع العمالة العالمية ، على اساس متساوى يعود بالنفع المتبادل . وان مبادئ السيادة القومية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية نلتزم به التزاما صارما . هذا هو مفهومنا لجوهر نظام اقتصادى عالمي جديد ، ونامل ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة ، تشكل خطوة الى الامام نحو اقامة هذا النظام .

السيد عبد الله (افغانستان) (الكلمة بالانجليزية) باسم وفد جمهورية افغانستان ، يطيب لي ان ارحب بكم رئيسا للدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وخلال الدورة التاسعة والعشرين ، قد اثبتم ، مواهب بارزة قيادية ، ولهذا فقد كان لها اثرها الحاسم على تلك الدورة التي تعتبر من انجح دورات الامم المتحدة .

ان الدورة الخاصة الحالية ، قد انعقدت بناء على مبادرة مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة ، لبحث الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي . وان وفد جمهورية افغانستان ، يؤمن انه بفضل رئاستك المرموقة البارعة ، ستكلل اعمال دورتنا بالنجاح الكبير .

Digitized by UNOG Library

ان الدول ذات السيادة في المجتمع الدولي تحتاج الى نمط جديد من العلاقات ، حتى تتقاسم الموارد الراهنة والمقبلة والثروات والتكنولوجيا وفقا لواقع جديد . فبالرغم من ان المشكلات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش وأسعار المواد الخام تسيطر على التفكير الدولي الراهن ، فان المشكلات السياسية لا يمكن تجاهلها . وان المشكلات الاقتصادية لا يمكن حلها طالما بقي الظلم وانكار حقوق الشعوب الثابتة في تقرير المصير ، وطالما بقي الاستعمار والسيطرة الأجنبية والتفرقة العنصرية . ان وفد بلادى يعتقد ان وجود هذه الأوضاع يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويمنع التعاون الاقتصادى الدولي ولهذا يجب وضع حد لها .

ان النظام الاقتصادى والسياسي الراهن ، قد أعد عن طريق الدول الصناعية لكي تبقي على الوضع الراهن لصالحها ، الا ان التوازن الدولي للنفوذ والمصالح الاقتصادية للدول ذات السيادة قد تغيرت مما يتطلب وجود نظام اقتصادى وسياسي جديد يقوم على روح من التعاون المشترك ، واحترام الدول ذات السيادة لبعضها البعض ، والتفاهم فيما بينها ، ولهذا فانه يجب أن تقدم المعونة لكافة الدول عن طريق الدول التي تستطيع القيام بذلك لمساعدة الدول النامية على الاعتماد على نفسها .

ويجب أن نذكر بأن النظام الاقتصادى الدولي الذى أوصت به الدورة الخاصة السادسة ، لا يمكن تحقيقه بدون وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية توفق بين مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وتأخذ في الاعتبار حاجات الدول المختلفة ، وان هذا النظام لا يمكن أن يتحقق بدون وجود نقل للموارد الحقيقية ونقل للتكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، ويجب أيضا أن يتم اصلاح المؤسسات الدولية المختصة ، ويجب تحقيق برنامج متكامل لاحداث تغييرات هامة وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة .

ان الدول النامية اعتبرت عقد الانماء الثاني ، فترة يمكن أن تحقق تحسنا هاما في التبادل الدولي ، ولكن لسوء الحظ نحن نرى في قلق شديد ، انه منذ تحقيق عقد الانماء لم تتغير الأوضاع الاقتصادية بل تدهورت ، ونجد انه لا تزال هناك حواجز جمركية وغير جمركية ، واننا نحتاج الى بذل جهود مشتركة للحد من الحواجز الجمركية في نطاق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

ان البرامج التفضيلية تطبق على نطاق ضيق بسبب ماتقترن به من شروط تخفيضية ، كما نجد

Digitized by UNOG Library

أن التغطية المحدودة للمنتجات وتحديد حد أعلى وكذلك تطبيق مجال الأفضليات على نطاق ضيق وخاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية ، كل هذه عوائق يجب ازالتها ، ولهذا فاننا نجد من الضرورى ألا تطبق تكاليف الشحن ، اذ ان ذلك يثير عقبات كثيرة بالنسبة للدول غير الساحلية لأنها تتحمل مصاريف النقل والتأمين الاضافية . كما أن هذه الأوضاع قد تدهورت بسبب فرض قيود على صادرات الدول النامية . ونجد أيضا انه في مجال المعونة ، نجد أن المعونة قد بدأت تنكمش ، ان التدفق الكلي للموارد في النصف الأول من العقد قد بلغ ٧ر. في المائة من اجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة ، ولكن ذلك كان أقل بكثير من نسبة واحد في المائة التي حددت في اطار عقد الانماء الدولي .

وان المعونة الدولية الرسمية قد قلت عن ذلك بكثير ، اذ انها وصلت الى استراتيجية التنمية.

ان الافتقار الى المعونة وتدهور التبادل التجارى يتطلبان — ان اردنا تحقيق الاستراتيجية وبرنامج العمل — بذل جهود اضافية لنقل الموارد في الأجل القصير لتلبية متطلبات الدول النامية ، وفي مجال معونة الانماء الدولية ، يجب تقديم المعونة بتسهيلات تبادلية لمجموعة الدول الأقل نموا .

نحن نرى ان الدول الصناعية يمكنها أن تلعب دورا بناء في نقل الموارد ، عن طريق تأجيل دفع الديون ، واعادة جدولتها ، والغاء الديون الماضية ، كما يجب انشاء حقوق سحب خاصة لمساعدة الانماء .

وفيما يتعلق باحتياطي الذهب لدى صندوق النقد الدولي ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية ، باعطاء قروض بأسعار فائدة زهيدة من أجل الانماء .

ان التقدم الصناعي أساس للانماء الاجتماعي والاقتصادى للدول النامية ، ويجب أن يتم ذلك عن طريق التصنيع ويجب أن ينوع ذلك الانتاج الوطني ، وأن تتاح امكانيات أكبر للعمالة ، وفي هذا الصدد فان قرارات المؤتمر الثاني لليونيدو والذى انعقد في ليما في بيرو لها أهمية كبرى من أجل التنبيه الى الضرورة الملحة لقيام التصنيع بدور حاسم في البلاد النامية . فهذه الدول تحتوى على ٧٠ في المائة من السكان ولكنها لا تنتج الا ٧ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي ، ان الاعلان وخطة العمل بشأن الانماء الصناعي والتعاون تعتبر وثيقة هامة تعبر عن مخاوف العالم الثالث وحرصه على معالجة مشاكل التصنيع المتزايدة الخطورة .

Digitized by UNOG Library

ان استراتيجية الانماء قد قامت على فرض اتخاذ اجراءات من قبل الدول المتقدمة حتى تزيد من معونتها .

ان الأهداف التي حددت للأسف لم تنفذها دول كثيرة في العالم . ونتيجة لذلك فاننا نجد ، في منتصف عقد الانماء ، ان هناك شكوك في تحقيق تلك الأهداف ، وقد حدا الاعتراف بهذا الترابط الى عقد الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة في ربيع ١٩٧٤ ، وان افغانستان بصفتها من دول مجموعة الـ ٧٧ ، تنظر الى هذه الدورة الخاصة من زاوية العالم الثالث وما تبذله من جهود ، وقد وجدت جهودنا خير تعبير عنها في القرارات الصادرة عن الدورة الخاصة السادسة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وهذه القرارات هي أساس التعاون والالتزام في المجال الاقتصادى . ان برنامج العمل الذى وافقت عليه الدورة السادسة الاستثنائية قد اصبح ساري المفعول منذ اكثر من عام ، الا ان تطبيقه على نحو فعال لم يتحقق بسبب القيود التي وضعتها الدول المتقدمة .

ان برنامج العمل يوسع من نطاق الاستراتيجية ، ويتطلب بشكل خاص اعادة تشكيل هياكل النظام الاقتصادى الدولي على ضوء تكافل الدول ، ومن المحتمل ان نفس النمط من القيود التي تواجهها الاستراتيجية سوف يواجهها تنفيذ برنامج العمل . ومن المعروف انه خلال عام ونصف من تنفيذ برنامج العمل نجد ان قبوله وتنفيذه وخاصة الفصل العاشر منه لم يتحقق بعد ، وقد اعدت قائمة لأكثر البلاد تضررا ، ولكن نظرا لقلة الموارد ، فقد قدمت معونة ضئيلة لتنفيذ البرنامج . ولما كانت افغانستان بلدا غير ساحلية ومن أشد الدول فقرا ، فقد ادرجت في القائمة بعد مرور فترة طويلة ولم تقدم لها الا مساعدة رمزية ، ومن البديهي ان القيود ذات الطابع السياسي التي تواجه أعضاء المجتمع الدولي ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار أثناء هذه الدورة السابعة ، كما يجب أن يوضح ان كل سياسة تتخذها دول أعضاء تتعارض مع المبادئ والاجراءات المنصوص عليها في برنامج العمل والملحق ، سوف تتعارض أيضا مع روح النظام الدولي ومضمونه .

Digitized by UNOG Library

ان أفغانستان كبلد نام غير ساحلي له مشكلات خاصة تستحق اهتماما خاصا من هـــذه الجمعية . وفي عهد التكافل لن يمكن اعتبار نظام التنمية واقعيا ما لم يأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجهها بلاد مثل بلدى ، ويكفل وسائل وطرق حل مشكلاتها . ان اقتصاد هذه البلدان مبني أساسا على الزراعة ، وهذا بحكم الضرورة ولم يكن اختيارا . ان مساوىء الاقتصاديات المبنية على المواد الاساسية الزراعية معلومة جيدا ، ومقابل هذا فان وارداتها من البضائع المصنعة تزداد أسعارها كثيرا . ان عدم المساواة بين أسعار صادراتها وارداتها قد أدى الى تدهور عظيم في ميزان التجارة بالنسبة لهذه البلاد . وما نحتاجه هو الاعتراف بمبدأ ان جميع البلدان يجب أن تعترف بالرابطة بين أسعار المواد الخام وأسعار السلع المصنعة .

ان حاجة البلاد غير الساحلية لتسهيلات النقل والعبور لتشجيع التجارة العالمية أمر معترف به في المؤتمرات العديدة لمنظمة الامم المتحدة ، وقد صدرت قرارات عديدة لتحقيق هذا الهدف .

ان البلاد غير الساحلية ، لا تفتقر فقط الى منفذ مباشر على البحر ، ولكنها في معظم الحالات بعيدة عنه ، وأحيانا منفصلة عن موانيء العبور ، وموانيء الوصول النهائية . حقيقة ان بلدى ــ كبلاد أخرى مماثلة ــ بحكم كونها بلدا غير ساحلي تعتمد الى حد كبير في ايراداتها من العملات الاجنبية على الصادرات ، تواجه صعوبات أكثر خطورة نتيجة لازدياد الواردات غير المنظورة ، في صورة التأمين ورسوم الشحن البرى والبحرى ، ورسوم العبور الاضافية . وعلاوة على ذلك فان الدراسات العديدة التي قامت بها الامم المتحدة ، والوكالات التابعة لها ، مثل اليونكتاد والـ I T C فيما يتعلق بازدياد نفقات النقل بالنسبة للبلاد غير الساحلية تظهر ان صادرات أفغانستان المباعة للبلاد المجاورة من عام ١٩٧١ تمثل ٢ر٦٥ في المائة من الوزن و ٢ر٤٤ في المائة من القيمة الاجمالية للصادرات . ان الدراسات الاخيرة لليونكتاد توضح ان نفقات اجمالي النقل لأفغانستان بلغت ١٣ مليون دولارا في عام ١٩٧٣ ، وهذا لا يتضمن الخسائر غير المباشرة نتيجة للتأخر في وصول المواد الحيوية وقد حسب ان هذه النفقات الاضافية من النقل والعبور ، فيما يتعلق بأفغانستان ، تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من قيمة الصادرات " سيف " ، أما بالنسبة لبعض الشحنات الكبيرة مثل الحبوب فانها تصل الى ما يزيد عن ٥٠ في المائة .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى درس باهتمام بالغ الوثيقة A/10203 وعنوانها " الاجراءات الخاصة المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بالبلاد النامية غير الساحلية " .

ان محتويات هذه الوثيقة التي أعدت بعناية شاملة ، أوضحت في بعض الحالات الصعوبات العديدة والمساوىء والقيود التي تواجهها البلاد النامية غير الساحلية في تجارتها في الواردات والصادرات ، ان المساوىء العديدة الناتجة عن الموقف الجغرافي غير المواتي ، لها تشعبات عدة تثير صعوبات وعقبات كثيرة أمام التنمية ، وهو ما اعترفت به من قبل الامم المتحدة والهيئات التابعة لها .

لقد اقترحت خطط عديدة من بينها انشاء صندوق خاص وذلك لدعم نفقات عبور البضائع بالنسبة للبلاد غير الساحلية ، ويجب أن نذكر ان الاقتراح الخاص بانشاء صندوق خاص ليس اقتراحا جديدا ، وكما وضح في الدراسة الحديثة لمشكلات العبور بالنسبة للبلاد النامية غير الساحلية ، والتي أعدتها السكرتارية ، والتي عرضت على المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٢ ، حينما اقترح انشاء صندوق خلال المؤتمر الثالث لليونكتاد .

وقد بحث موضوع انشاء هذا الصندوق في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وتم التركيز عليه في الاقسام الخاصة ببرنامج العمل الذى أقر في الدورة الاستثنائية السادسة . وبالرغم من الاعتراف بالمساوىء الجغرافية للبلاد غير الساحلية ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أكثر من ثلاثين دولة عضو في هذه المنظمة العالمية ، الا أنه لم تتخذ اجراءات ايجابية من أجل انشاء هذا الصندوق .

لذلك فنحن نعتقد أن هذه الوثيقة قدمت في وقت ملائم ، لأننا على عتبة نظام اقتصادى عالمي جديد مبني على التكافل والمساواة وتكافؤ الفرص . وقد اجتمعنا هنا لكي نتعهد بانشاء هذا النظام الاقتصادى العالمي الجديد وذلك لتصحيح عدم المساواة والمظالم وللاقلال أو القضاء على الهوة التي تزداد اتساعا بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

اننا في هذا الاطار ، ننظر الى موقف البلاد غير الساحلية في مواجهة البلاد الأكثر حظا من الناحية الجغرافية . فبالاضافة الى نفقات العبور المفروضة على البلاد غير الساحلية ، فان هذه البلاد قد حرمت من حقوقها في حرية الوصول الى البحر ومنه .

Digitized by UNOG Library

ان التأكيد العالمي للحقوق السابق الاشارة اليها بالنسبة لهذه البلاد يمكن أن يعالج مشكلاتها ، وبالتالي يمهد الطريق لمشاركتها في استكشاف واستغلال الموارد الحية وغير الحية في البحر ، وقاع البحر ، وباطن الأرض في المناطق الخارجة عن السيادة القانونية ، والمشاركة في المصادر التي حرمت منها على قدم المساواة ، والتي تعتبر ارثا مشتركا للبشرية .

لذلك فانه في ظل الظروف الراهنة ، وفي ضوء نظام اقتصادي عالمي جديد ، فان اقامة الصندوق المشار اليه ، ليس أمرا أساسيا فحسب ، بل هو أمر حتمي من وجهة نظرنا . ونعتقد أن الجهود الدولية المنسقة حول هذا الموضوع سوف تبرز حقيقة ان النظام الدولي الاقتصادي الجديد ، يعني العمل وليس مجرد كلمات تذهب هباء .

ان وفد بلادي يقدم تهنئته للامين العام الدكتور كورت فالدهايم ولمعاونيه المخلصين لتقديم التقرير الخاص بهيكل جديد للامم المتحدة من أجل تحقيق تعاون اقتصادي عالمي . ولضيق الوقت فسوف أتقدم بتعقيبات موجزة على اقتراحات قليلة واردة فيه .

ان وفد بلادي كبلد نام غير ساحلي كان من رأيه دائما ان الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة ، مع ما تنطوي عليه من قيود بالرغم من انها مفيدة ، الا انها لم تكن الاداة المثالية لتحرير التجارة . ولذلك فنحن نؤيد كلية التغييرات التنظيمية المقترحة في القسم (٢) صفحة ٤٥ من التقرير المتعلق بانشاء منظمة تجارية عالمية يمكن أن تجمع معا الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) و (اليونكتاد) في منظمة واحدة ، ونحن نعتقد أن تنفيذ هذا الاقتراح المنطقي البعيد النظر سوف يوسع من اطار النواحي التنفيذية لتحرير التجارة ، وخاصة فيما يقلق البلاد النامية ، والبلاد الأقل حظا من النمو .

ان الاقتراحات الخاصة بالاصلاحات النقدية العالمية اقتراحات شاملة . وان فكرة انشاء " نافذة ثالثة " في البنك الدولي وتوسيع نطاق مواردها بما يزيد على ١٠٠٠ مليون دولار بالاضافة الى اجراءات تخفف من مشكلات مديونية البلاد النامية وتتفق مع خطة التنمية الطويلة الأجل فيها ، كل ذلك ينطوي على آمال مشجعة ، كما أننا نقدر الاقتراحات البناءة الخاصة بصندوق النقد الدولي ومما يستوجب اهتماما خاصا ، موضوع اعادة بحث قوة التصويت في الصندوق ، بما في ذلك امكانية زيادة حصة البلاد النامية والفصل بين الحصص وبين الوصول الى الصندوق ، اذا أثبت التنفيذ

Digitized by UNOG Library

أنه مفيد للبلاد النامية وخاصة البلاد الأقل حظا من النمو ، والتي وضعت في موقف غير متميز عن طريق تطبيق العلاقات بين الحصص وبين الوصول الى الصندوق .

اننا لم نجد أى ذكر لاستخدام حقوق السحب الخاصة لتمويل التنمية ، وحيث أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة للبلدان النامية ، فنحن نطلب اعطاء أهمية ايجابية لهذه الرابطة القيمة*.

---

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بالسلع ، نعتقد أن انشاء منظمة عالمية للتجارة سوف يجعل من الممكن معالجة هذا المجال الهام . ويوضح التقرير أنه لم يتم الا القليل في مجال تحسين أحوال البلدان النامية والبلدان الاقل حظا من النمو ، والتي مازالت تعتمد على تصدير القليل من السلع الاساسية لتحقيق مكاسب من الصادرات . ونحن نعتقد أن الامكانات العملية والتنفيذية يجب أن تحلل بشمول وذلك حتى يمكن تصحيح العلاقة غير السليمة حاليا ، وحتى نحسن ونخفف من شروط التجارة السلبية بالنسبة للبلاد التي تنتج المواد الاولية . ومن الضرورى أن يعقد المجتمع الدولي اتفاقيات طويلة الاجل لا تهدف أساسا الى تنظيم الاسعار ، ولكن تأخذ في الاعتبار أيضا عناصر أخرى هامة مثل الانتاج ، واقامة المخزون ، والتوزيع .

من الواضح أن التعاون الاقتصادى العالمي ، وتحقيق التكافل الايجابي بين الدول ، قد استوجب وضع اقتراح لادخال اصلاحات على هياكل الامم المتحدة .

ان وفد بلادى يؤيد كلية اعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة الذى تحتاجه كثيرا بطريقة واقعية . ونعتقد أنه عن طريق دعم الامم المتحدة نستطيع أن نتمكن من حل مشكلاتنا .

ونحن ندرك أن الوقت قد حان لكي تفسح البيانات المجال أمام الانجازات . وأن تفسح الخطط والقرارات المجال أمام العمل والتنفيذ . ولذلك ، فانه بروح من التفاؤل في فجر هذه الحقبة من العلاقات الانسانية ، فان وفد بلادى يقترح انشاء قسم خاص أو ادارة خاصة تخصص كلية لبحث مشكلات ومصالح البلاد الأقل حظا من النمو ، والبلاد النامية غير الساحلية في اطار الاقتراح الاخير بانشاء ادارة عامة للتنمية والتعاون الدولي مع انشاء مكاتب اقليمية في البلاد النامية غير الساحلية . وهذا سيمكن ادارة التنمية الجديدة المقترحة من تركيز اهتمامها وجهودها نحو ايجاد حلول لأوضاع البلاد النامية غير الساحلية وتحسين هذه الاوضاع بالنسبة للمشكلات الخاصة التي تواجه البلاد الاقل حظا من النمو ، والبلاد النامية غير الساحلية .

ان وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذين اجتمعوا مؤخرا في ليما ، في بيرو ، قد اتخذوا قرارات هامة فيما يتعلق بالقضايا السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية العالمية ، والتي يوافق عليها وفد بلادى . ان القرارات الاقتصادية لذلك المؤتمر ، في رأينا ، سوف تكون خطوطا توجيهية للمداولات التي تجرى في هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

ان بعض الممثلين المحترمين ، في اطار الكلمات التي ألقوها في المناقشة العامة ، قد أشاروا الى البلاد النامية باعتبارها بلادا فقيرة ، ويجب أن نوضح أن البلاد النامية ، في الواقع ، ليست فقيرة ؛ انها بلدان غنية ، ثقافيا وادبيا ، بل واقتصاديا فيما يتعلق بمواردها الطبيعية وامكاناتها البشرية. وان وضعها في التنمية يرجع — كما هو معلوم جيدا — الى السياسات الاستعمارية والامبريالية التي كانت تنتهجها القوى الاستعمارية في الماضي ، دون أى اعتبار لرفاهيتها .

لقد حان الوقت لكي نبدأ في بناء نظام اقتصادى عالمي جديد . ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تسود المواقف العالمية على المواقف القومية الضيقة ، واستخدام المواد الخام — نظرا لندرتها — يجب أن يبنى على الاحتياجات الرشيدة للدول المستهلكة ، وأن يكون وفقا لأماني التنمية للبلاد التي تنتجها .

هذه آراء وفد أفغانستان فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه في هذه الدوره الخاصة للجمعية العامة .

وفي رأينا أن التغييرات اللازمة لاقامة نظام اقتصادى عالمي جديد مسألة ضرورية . ويجب أن يتم ذلك عن طريق المشاورات واتفاق الرأى لا عن طريق المواجهة . كما يجب أن تكون هذه هي مهمة الدورة الخاصة للجمعية العامة . ونحن ندرك جميعا الحقائق السائدة في المجتمع الدولي في الميدان الاقتصادى . ونحن نؤمن ونثق أنه نظرا لحقيقة أن الوقت قد حان للوصول الى الحوار والتفاهم ، فان هذه الدورة ستكون ناجحة دون شك في الوصول الى اتفاق الرأى الذى نحتاج اليه ، ولنظهر الارادة السياسية التي نحتاجها للقيام بالمهمة الموكولة الينا ، سواء كنا بلادا نامية أو متقدمة . وأملنا العظيم ؛ أنه ببذل هذه الجهود ، والمحاولات فان أعمال هذه الدورة الهامة سوف تكون ناجحة دون شك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

Digitized by UNOG Library